تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من عام 2016

على الرغم من الطرح الملحوظ في الربع الأول من عام 2016، يبقى الاضطراب ومستويات النشاط منخفضة

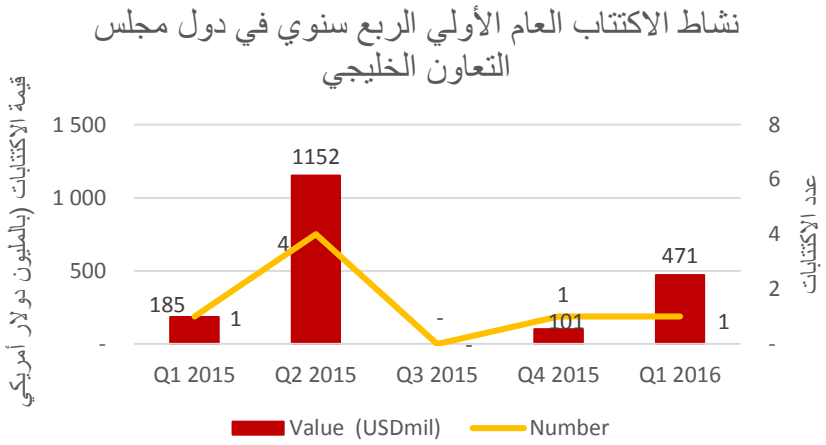

بقي أداء سوق الاكتتاب العام الأولي في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من عام 2016 في تباطؤ نسبي من حيث عدد الاكتتابات، وذلك بسبب التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، كما وأثر التباطؤ في البيئة الاقتصادية العالمية على نشاط الأسواق الرأسمالية. ومع ذلك، تحسنت قيمة الطرح الوحيد في الربع الأول بشكل ملحوظ مما يبرهن وجود إقبال من قبل المستثمرين على الشركات التي لديها الأسهم المناسبة والنمو المثبت وتعمل في القطاعات غير دورية مثل الرعاية الصحية والتعليم . كانت المملكة العربية السعودية هي الوحيدة النشطة في سوق الاكتتاب العام الأولي خلال الربع الأول من عام 2016، وذلك من خلال طرح واحد خلال شهر مارس. قامت شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية، التي تملك وتدير المستشفى السعودي الألماني، بطرح 27.61 مليون سهم طرحا عاما (بقيمة 30% من رأس مال الشركة) وحققت عائدات بمبلغ 471 مليون دولار أمريكي. والشركة هي شركة مدرجة في السوق المالي السعودي ، "تداول".

pwc

الاكتتابات العامة الأولية

قال ستيفن دريك، رئيس قسم الإستشارات المالية واسواق رأس المال في الشرق الأوسط لدى بي دبليو سي:

"العناصر الرئيسية التي يتسم بها أداء الأسواق الرأسمالية في عام 2015 المرتبط بحالة عدم اليقين نتيجة لأسعار النفط والتطورات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والتي استمرت حتى الربع الأول من عام 2016، إلا أن المؤشرات لما تبقى من عام 2016 تبدو واعدة. ومن المتوقع عودة الاكتتابات العامة الأولية المدرجة على قائمة الانتظار في عام 2015 نظرا لحالة عدم الاستقرار الإقليمي، حيث أصبحت أسعار النفط المنخفضة هي العرف السائد وجزء من مضمن السوق في عام 2016.

كما ونتوقع على المدى البعيد رؤية آثار إيجابية على أسواق الأسهم السعودية، بالأخص كنتيجة للإصلاحات الحكومية المعلنة مؤخرا بالرغم أنه من الصعب توقع متى سيحدث ذلك بالتحديد. كذلك،و ترغب هيئة السوق المالية السعودية بزيادة عدد الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية، والتي من المتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على حجم الاكتتابات العامة الأولية على المدى المتوسط."

مقارنة أداء الفترة

بالنظر إلى أداء سوق الاكتتاب العام الأولي خلال الربع الأول من عام 2016 مقارنة بالفترة ذاتها خلال السنة السابقة، وبالرغم من وجود طرح عام أولي واحد، فقد ارتفعت القيمة الإجمالية في الربع الأول من عام 2016 بضعفين ونصف عن الفترة ذاتها خلال السنة السابقة.
علاوة على ذلك وبالنظر إلى الأداء خلال الربع السابق، حقق الاكتتاب العام الأولي الوحيد في الربع الأخير من عام 2015 المدرج أيضا على السوق المالي السعودي (تداول) ما قيمته 101 مليون دولار أمريكي ما يمثل نسبة 21% من المبلغ الذي تمّ تحقيقه في الربع الأول من عام 2016.
ويعتبر "تداول" السوق الأكثر نشاطا خلال الأرباع الخمسة الماضية، إن لم يكن الوحيد. ومن المتوقع أن يظل السوق الأكثر نشاطا في دول مجلس التعاون الخليجي مع الأخذ بعين الاعتبار الاكتتابات قيد الإعداد حالياً.

الاكتتابات العامة الأولية على الصعيد العالمي

شهد إصدار الاكتتابات العامة الأولية على الصعيد العالمي تباطؤاً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام 2016. عادةً ما يكون الربع الأول من السنة فترة هادئة إلى جانب مستويات عالية من التقلب، مما يؤدي إلى توقعات أضعف للنمو العالمي مع انخفاض في أسعار النفط تباين إجمالي في سياسات البنوك المركزية تؤثر سلبا على أسواق الأسهم.
انخفض مبلغ التمويل المحقق من خلال الاكتتابات العامة الأولية العالمية بنسبة 66% في الربع الأول من عام 2016 مقارنة بالربع الأول من عام 2015، مما أدى إلى اعتباره الربع الأول الأكثر بطئاً منذ بداية الأزمة المالية. بلغت العائدات المحققة من سوق الاكتتاب العالمي 14.2 مليار دولار أمريكي من 141 صفقة في الربع الأول من عام 2016، مقارنة مع 42.3 مليار دولار أمريكي من 252 صفقة شهدها نفس الربع من العام الماضي و50.7 مليار دولار أمريكي من 240 صفقة في الربع الأول من عام 2014.
بالرغم من المخاوف المتزايدة حول ربحية البنوك في بيئة لأسعار فائدة متدنية، أثبت مصدرو الخدمات المالية أنهم الأكثر فاعلية في الربع الأول من عام 2016 بتحقيق مبلغ 6.3 مليار دولار أمريكي من 23 اكتتاباً عاماً أولياً، يتبعهم الشركات التي تعمل في إصدار السلع الاستهلاكية، والتي حققت مبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي من 20 اكتتاباً عاماً أولياً، ويتبعهم ثالثاً، الرعاية الصحية التي حققت 1.8 مليار دولار أمريكي من 24 اكتتاباً عاماً أولياً.

أسواق السندات والصكوك

تحسنت أسواق السندات والصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول من عام 2016 مقارنة بالربع الأخير من عام 2015 على الرغم عن كون النشاط الإجمالي المتبقي ضعيفاً. لقد لاحظنا بعض المعنويات الإيجابية نحو نهاية هذا الربع، ومع ذلك لا يزال هناك قلق لدى المستثمرين فيما يتعلق بالأسعار و بظروف السوق الصعبة. ولذلك كان تسعير السندات والصكوك أعلى، مما أوجد تحديات إضافية عند تسعير وإغلاق الصفقات. في الواقع، تقوم عدة شركات بوضع إصداراتها المستقبلية من الصكوك/ السندات على قائمة الانتظار أو تأجيلها لأسباب متعلقة بالتسعير.

إصدارات السندات

في الإصدارات السيادية، يعتبر كل من بنك الكويت المركزي ومصرف البحرين المركزي من أكثر المصدرين الفاعلين خلال هذا الربع. اذ أصدر مصرف البحرين المركزي 10 أذونات خزينة، تبلغ قيمة كل منها 184 مليون دولار أمريكي (70 مليون دينار بحريني) بفترات استحقاق تصل لثلاثة أشهر، وثلاثة أذونات خزينة تبلغ قيمة كل منها 92 مليون دولار أمريكي (35 مليون دينار بحريني) بفترات استحقاق تصل إلى ستة أشهر وأذون خزينة بقيمة 526 مليون دولار أمريكي (200 مليون دينار بحريني) بفترة استحقاق تصل لمدة سنة واحدة. بلغت إصدارات بنك الكويت المركزي ذات فترات استحقاق تصل لثلاثة أشهر 2.6 مليار دولار أمريكي (775 مليون دينار كويتي)، بينما بلغت الإصدارات ذات فترات الاستحقاق التي تصل إلى ستة أشهر ما قيمته 1.4 مليار دولار أمريكي (425 مليون دينار كويتي).

وكان بنك "آي سي آي سي آي" (فرع الإمارات العربية المتحدة) من بين المصدرين البارزين من حيث سندات الشركات إلى جانب بنك برقان (الكويت). اذ أصدر بنك آي سي آي سي آي سندات لمدة 10سنوات بقيمة 700 مليون دولار أمريكي بسعر فائدة 4%، بينما أصدر بنك برقان سنداته على شريحتين: سندات ثانوية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي (30.1 مليون دينار كويتي) بسعر فائدة ثابت (6%) تستحق خلال 10 سنوات. وسندات ثانوية بقيمة 233 مليون دولار أمريكي (69.9 مليون دينار بحريني) بسعر فائدة متغير بنسبة 3.95% فوق معدل بنك الكويت المركزي تستحق خلال فترة 10 سنوات.

إصدارات الصكوك

أصدر بنك دبي الإسلامي صكوكاً لمدة خمس سنوات بمبلغ 500 مليون دولار جاذبة للمستثمرين المتنوعين جغرافيا من أوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تجاوز الطرح حد الاكتتاب ب 2.4 مرات.
وعلى صعيد السندات السيادية، كان مصرف البحرين المركزي من المصدرين الفاعلين في المنطقة بإصدار ثلاثة من صكوك السلام، والتي تبلغ قيمة كل منها 113 مليون دولار أمريكي (43 مليون دينار بحريني)، بالإضافة إلى ثلاثة صكوك تأجير قصيرة الأجل، تبلغ قيمة كل منها 68 مليون دولار أمريكي (26 مليون دينار بحريني).

وقال ستيف دريك، رئيس قسم أسواق المال في الشرق الأوسط لدى بي دبليو سي:

"لقد كانت أسواق السندات والصكوك هادئة نسبياً في الربع الأول من عام 2016؛ بالرغم من تحسن النشاط مقارنة بالربع الأخير من عام 2015، كما ومن المتوقع أن يكون هناك مزيد من التحسن في الربع التالي. ومع ذلك، تستمر ظروف السوق غير المؤكدة في التسبب بحالة من عدم اليقين بين المستثمرين وسوق الدين بشكل عام.

في فبراير 2016، خفضت ستاندرد آند بورز تصنيف السعودية وعُمان والبحرين نظرا للانخفاض المستمر في أسعار النفط مع التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل حكومات هذه الدول لتخفيض اعتمادها الكبير على صادرات النفط. ومن المتوقع أن تقوم الإصلاحات الهيكلية التي أعلنت عنها عدة حكومات من دول مجلس التعاون الخليجي بتنويع الإيرادات العامة من الاعتماد على النفط والحد من النفقات العامة. وإذا حققت هذه الإصلاحات الأهداف المنصوص عليها، فإننا نأمل أن نشهد إعادة تصنيف مستقبلية لها أثر إيجابي على أسواق الدين الإقليمي."

الاتصال

ستيف دريك
شريك ورئيس قسم أسواق المال وخدمات الاستشارات المحاسبية بالشرق الأوسط
مباشر: 3421 304 4 (0) 971+
متحرك: 4661 451 50 (0) 971+
s.drake@ae.pwc.com

نبذة عن تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي Capital Markets Watch GCC

يتضمن تقرير أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي إجراء دراسة حول السندات التقليدية والإصدارات الإسلامية والاكتتابات العامة الأولية في أسواق الأسهم الخليجية والأسواق المالية الرئيسية والأسواق القطاعية (وتشمل أسواق المال في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) على أساس ربع سنوي. أجريت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 1 يناير 2016 إلى 31 مارس 2016، وفيها يتم تسجيل البيانات موضوع الدراسة استناداً إلى تواريخ المعاملات. أُعدّ هذا التقرير بواسطة بي دبليو سي الشرق الأوسط (www.pwc.com/me). تم الحصول على جميع بيانات السوق من مصادر المعلومات المتاحة للرأي العام، ولم تتحقق بي دبليو سي من صحتها بشكل مستقل.

© 2016 برايس وترهاوس كوبرز جميع الحقوق محفوظة تشير برايس وترهاوس كوبرز إلى شبكة الشركات الأعضاء في شركة برايس وترهاوس كوبرز انترناشيونال ليمتد حيث تتمتع كل شركة عضو بكيان قانوني منفصل ومستقل.